

1

خطة جديدة على درب الديمقراطية وتوسيع التعددية



خطة جديدة على درب الديمقراطية وترسيخ التعددية

لقد جعلنا من الإصلاح المتواصل نهجنا الثابت، فهو مسارنا الذي اخترناه منذ فجر التغيير في ظل سيادة الشعب وقيم الجمهورية ومؤسساتها، مسار يستمد جذوره من بدايات الفكر الإصلاحي ببلادنا خلال القرن التاسع عشر. ونحن نستلهم محطاته البارزة ومآثر رواده من أمثال خير الدين التونسي، والطاهر الحداد، والحبيب بورقيبة، كما نأخذ العبرة من تضحيات شهداء الحركة الوطنية وقادتها الذين خلد التاريخ ذكراهم من أمثال محمد علي الحامي وعبد العزيز الثعالبي، والهادي شاکر، وفرحات حشاد، ومحمود الماطري، وصالح بن يوسف. إنها مآثر وأمجاد وتضحيات ستبقى مراجع لأجيال الحاضر والمستقبل وهي جزء لا يتجزأ من مقومات الشخصية الوطنية.

إننا جعلنا من التغيير إصلاحا متوصلا جسمنا به دولة القانون، والحريات الفردية والعامّة. وقد عوّلنا ومازلنا نعوّل حاضرا ومستقبلا على نضج شعبنا وأهليته لحياة سياسية متطورة، وكانت خياراتنا دوما نابعة من طموحاته ومن إرادة أبنائه وبناته. واستفدنا من تجارب غيرنا حتى نوّمن لبلادنا تواصل التقدم على درب الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان بدون انتكاس ولا تراجع. واليوم فإن كل تلك المبادئ والخيارات واقع قائم يحميه الدستور والقوانين التي طورناها لتصبح في مستوى التشريعات الأكثر تقدما في العالم. إنه واقع نتقدم به في كل مرحلة بمزيد إذكاء روح المواطنة والمشاركة وترسيخ التعددية الحزبية في الحياة العامة وفي المؤسسات الدستورية وضمن مختلف الهيئات والهيكل الاستشارية وفي مجال الإعلام. ونحن حريصون على أن تكون الفترة القادمة فترة لمزيد الارتقاء بهذا الواقع إلى المستوى الذي نريده لتونس المستقبل تكريسا لطموحات شعبنا وأجياله الناشئة.

وتنطلق سياستنا في هذا المجال من إرادة راسخة واقتناع شخصي ثابت حرصنا من خلالهما على أن تأخذ أحزاب المعارضة موقعها في المنظومة التعددية التي نريدها لبلادنا لتأمين سلامة المسار الديمقراطي وضمان تقدمه من مرحلة إلى أخرى.

وهي السياسة نفسها التي حرصنا على تفعيلها لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في الحياة العامة وفي تركيبة مؤسساتنا الدستورية، ولتمكينها من مقومات الشراكة الكاملة معه في الأسرة والمجتمع.

كما جعلنا من حقوق الطفل ومن رعاية ذوي الاحتياجات الخصوصية وواجب التضامن أساساً ثابتة للإصلاح والتغيير وجزءاً لا يتجزأ من المبادئ الدستورية الأصلية.

ولما كانت السنة الماضية 2008 سنة الحوار مع الشباب الذي حرصنا دوماً على فتح آفاق الحياة العامة أمامه وعلى الإنصات إلى مشاغله واهتماماته، فإننا سنعمل على مزيد تفعيل مشاركته وإسهامه في بناء الحاضر وصنع المستقبل لأجيالنا القادمة.

وقد عملنا باستمرار على تكريس حقّ المواطن في قضاء عصري متطورّ، عادل وناجز، باعتبار القضاء مرجعاً أساسياً لصيانة حقوق الإنسان وإعلاء سلطة القانون الذي تسري أحكامه على الجميع دون تمييز.

كما جعلنا من حسن التصرف والتسيير والالتزام بمعايير الشفافية والفاعلية خيارات أساسية لا محيد عنها في مجال تصريف الشؤون العامة وحماية الممتلكات والأموال العمومية وحسن توظيفها لخدمة المجموعة الوطنية.

واقنعنا منا بأن التغيير جهد يومي مشترك، وبأنّ خدمة الصالح العام مسؤولية وطنية نبيلة تتحملها إلى جانب الدولة ومؤسساتها مختلف القوى الوطنية، راهناً على المجتمع المدني، وحرصنا على دعم نسيجه، وتعزيز مكوّناته، وتوسيع فضاءات الحوار معه وفتحنا مجالات التطوّع أمامه للإفادة والإضافة في سائر الميادين التنموية؛ الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية والبيئية.

ولما كان الإصلاح والتطوير توجّهاً قاراً ومساراً لا يتوقّف، فإننا مقرّون العزم على المضيّ قدماً على درب تجذير مقومات الحكم الرشيد بمفهومه الشامل والمتكامل، ومزيد تفعيل دور أطراف المجتمع كافة، وتعزيز إسهامها في إثراء المكاسب الوطنية ورفع التحديات المطروحة.

ويبقى القاسم المشترك بين الجميع، هو الولاء للوطن دون سواه، والتفاني في خدمته، والغيرة على استقلاله وصيادته وحرية قراره. هدفتنا الرقي بشعبنا والتقدم برصيدنا الحضاري العريق، ترسيخاً لمقومات الحداثة وتعميقاً متجدداً لدعائم شخصيتنا الوطنية التونسية العربية الإسلامية، نغرسها في نفوس ناشئتنا من خلال برامج التربية والتعليم والإعلام والتثقيف، ونصونها ونحافظ على رموزها وتراثها ومعالمها، ونرعى شؤون ديننا الحنيف ونعلي من شأن الإسلام القادر على مساندة التحولات الإنسانية وعلى الإسهام في

تحقيق سعادة البشر والسلم والإخاء والتفاهم بين الشعوب والثقافات والحضارات والأديان.

وإذ سعيينا في كل مرحلة منذ التغيير إلى التقدم بخطوات ثابتة تستجيب لانتظارات شعبنا ومكوناته السياسية المختلفة، وتواكب التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الحاصلة، فإننا سنعمل خلال المرحلة القادمة على دعم الإصلاحات السياسية بخطوات جديدة نعزز بها ما تحقّق من مكاسب، وعلى مزيد توسيع مجال المشاركة في الحياة العامة أمام مختلف ألوان الطيف السياسي الوطني، وهي خطوات سنجسّمها من خلال :

1/ دعم أكبر من الدولة للأحزاب السياسية :

بما يرتقي بإسهاماتها في الحياة السياسية ويعزز نشاطها الميداني ودورها في تأطير المواطنين.

2/ دعم متجدد لصحافة الأحزاب وصحافة الرأي :

إثراء للمشهد الإعلامي الوطني ليكون مرآة عاكسة لما بلغه شعبنا من نضج وتقدم.

3/ مزيد ترسيخ الاستشارة رافدا للحكم الرشيد :

تكريسا لمبدأ المشاركة الذي هو من ثوابت مشروعنا السياسي وذلك :

- بتكثيف الاستشارات ومنابر الحوار حول مختلف القضايا الوطنية
- وبتوسيع مجال مساهمة الأحزاب السياسية والأطراف الاجتماعية والنخب والكفاءات في تدارس الملفات الوطنية الحيوية، بما يجذّر المسار الديمقراطي ويعزز الوفاق حول الخيارات الكبرى.

كما سنولي كل العناية إلى :

4/ مزيد ترسيخ مقومات الديمقراطية المحلية :

بتطوير عمل المجالس البلدية ودور اللجان المختصة داخلها وإكسابها نجاعة أكبر من أجل دعم صلتها المباشرة بالمواطنين.

وسعيا إلى ترسيخ سياساتنا الموجهة إلى الشباب وفتح سبل المشاركة في الحياة العامة أمامه
سنحدث :

5/ برلمانا للشباب :

يكون مؤسسة استشارية تسهم في تجسيم مقومات المواطنة لدى شبابنا وفي تشريكهم في الشأن العام والحياة السياسية.

كما سنعمل على :

6/ مزيد تكريس التعددية في المشهد الإعلامي ترسيخا لمقومات حرية الرأي والتعبير والنشر، وذلك من خلال :

- مواصلة دعم صحافة الرأي لإثراء الحوار الوطني والتعددية الفكرية
- التشجيع على إحداث قنوات تلفزيونية متخصصة بفضل ما أصبح يوفره النظام الرقمي من إمكانيات في هذا المجال.
- تطوير المنظومة التشريعية للإعلام الإلكتروني بما يواكب التحولات في هذا المجال.

وسنعزز هذا المسار بـ :

7/ إحداث صندوق للتنمية الصحفية :

كما سنعمل على منح :

8/ صلاحيات أوسع للمجلس الأعلى للاتصال :
من خلال منحه مشمولات جديدة.

9/ مواصلة النهوض بالمهنة الصحفية والعمل الإعلامي :

- بتطوير الأطر التشريعية وترسيخ أخلاقيات المهنة.
- وبمزيد النهوض بأوضاع الصحفي.

واقترنا منا بدور المجتمع المدني في معاضدة الجهود التنموي وبإسهامه في مسيرة التطوير والتحديث ورفع التحديات المطروحة، فإننا سنعمل على تهيئة مزيد العوامل الكفيلة بالنهوض بالنسيج الجمعياتي وذلك بالخصوص من خلال :

10/ ترسيخ الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني،

عبر :

- تكثيف عقود البرامج بين هيكل الدولة والجمعيات الناشطة في مختلف المجالات ذات المصلحة العامة.
- مزيد تشريك النسيج الجمعياتي في مختلف الاستشارات على الصعيدين الوطني والجهوي.
- تعزيز التعاون والتكامل بين الجماعات المحلية والمؤسسات التربوية والشبابية والثقافية والنسيج الجمعياتي.